

26 March 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والرابعة والثلاثين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠
الرئيس: السيد إدريس الجزائري.....(الجزائر)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٣٤ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن أعطي الكلمة إلى المتحدثين المدرجة أسماؤهم في قائمة اليوم، أود، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أن أغتنم هذه الفرصة لأودع زميلنا الموقر سعادة السفير بتكو دراغانوف، الذي، كما تعلمون، قد عين مؤخراً نائباً للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونحن جميعاً ممتنون للسفير دراغانوف، الذي لم يتردد في الاضطلاع مرتين بمهام الممثل الدائم لبلده في جنيف، المرة الأولى في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ والثانية في الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى هذا اليوم. ومثل السفير دراغانوف، خلال وجوده في جنيف، بلده بامتياز وعمل بفعالية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد شغل مناصب عديدة منها منصب رئاسة المؤتمر ومنصب المنسق الخاص. ونحن ممتنون له بصفه خاصة لأنه وافق على القيام بدور المنسق للبند ٥ من جدول الأعمال خلال دورة عام ٢٠٠٩، وهو دور اضطلع به بحكمة ومهنية طالما عرفنا إنه يتحلى بهما. وأود، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، أن أنقل إلى زميلنا وأسرته أطيب تمنياتنا له بالنجاح في مهامه الجديدة.

لدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم الممثلون التالية أسماؤهم سفير سويسرا، السيد يورغ شترولي، وسفير بلغاريا، السيد بيتكو دراغانوف، وسفير كندا، السيد ماريوس غرينيوس. وإذا كانت ثمة وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المناسبة، فسأكون ممتناً لو أخطرت الأمانة بذلك. والآن أود أن أعطي الكلمة للسفير شترولي.

السيد شترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، نظراً لأنني أتكلم لأول مرة منذ تقلدكم منصب الرئاسة، أسمحوا لي أولاً بأن أهنيكم على تعيينكم أحد الرؤساء لدورة عام ٢٠٠٩ وأن أتوجه إلى سلفيكم ممثلي فييت نام وزمبابوي بالشكر لما بذلاه من جهود كبيرة. كما أود أن أؤكد لكم وللأعضاء الآخرين في هيئة الرؤساء الستة، دعم وفدي الكامل والمخلص.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى وزير خارجيتكم للخطاب الرائع الذي ألقاه في هذه القاعة يوم ١٧ آذار/مارس. إن توقيت هذا الخطاب وتوقيت تقلدكم منصب الرئاسة بشكل أعم لهما دلالة كبيرة وأهمية بالغة. وأن سويسرا تدعم مساعيكم لضمان تحرك المؤتمر نحو مرحلة حاسمة.

إنني أحاطبكم بوصفي رئيساً لمؤتمر الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد، وإنني أشعر بسعادة خاصة عند القيام بذلك والجزائر تتراأس المؤتمر، لأن الجزائر بلد ملتزم كلياً ونشط للغاية في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

لقد دخلت اتفاقية حظر واستعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

ومنذ ثلاثة أسابيع خلت، في ١ آذار/مارس، احتفلت ١٥٦ دولة طرفاً في الاتفاقية، بالذكرى العاشرة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وفي الأسبوع المقبل، سيصادف ٤ نيسان/أبريل اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وهاتان المناسبتان تتيحان لنا فرصة لمراجعة وتقييم التقدم المحرز للوفاء بوعدنا بالتوصل إلى عالم خالٍ من الألغام.

وخلال العشر سنوات الماضية، ساعدت هذه الاتفاقية في تحرير العالم من المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وقد أحرز تقدم كبير يمكن قياسه فيما يتعلق بتدمير المخزونات وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا: فقد دمرت الدول الأطراف أكثر من ٤١ مليون لغم من مخزونات الألغام المضادة للأفراد. وقد أحرزت هذه الدول تقدماً كبيراً في ضمان عدم استخدام هذا النوع من الأسلحة مرة أخرى أبداً؛ وتم تطهير مساحات شاسعة من الأراضي وأعيدت إلى المجتمعات المحلية التي كانت تقطنها؛ وانخفض العدد السنوي للضحايا من ٢٠.٠٠٠ في عام ١٩٩٧ إلى ٦.٠٠٠ في عام ٢٠٠٧؛ وشرع في عملية تعليمية لافئة للنظر تتعلق بمساعدة الضحايا. واليوم، من المعترف به على نطاق واسع أن مساعدة الضحايا لا تقتصر على تقديم مساعدة عاجلة.

وإنما يجب أن تكون عملية شاملة تخلو من أي تمييز وتتضمن إعادة تأهيل الضحايا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

وبفضل الدعم الاستثنائي المقدم من المجتمع المدني، أحرزت الدول الأطراف في الاتفاقية تقدماً لافتاً للنظر. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الواجب القيام به إذا كنا نريد الوفاء بوعدنا المتمثل في وضع حد للمعاناة التي تسببها هذه الأسلحة العشوائية.

ويتمثل أحد التحديات الحالية في إزالة الألغام. ولم ينته عدد من الدول، بعد، من إزالة الألغام ضمن الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية بعشر سنوات. حتى إن عملية إزالة الألغام في بعض أنحاء العالم قد تستغرق وقتاً أطول مما هو متوقع، وقد شاهدنا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تقديم طلبات تمديد مبررة، أدرجت في جدول اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية.

وثمة تحد آخر هو تدمير المخزونات. فلا يزال الامتثال للمواعيد النهائية للاتفاقية فيما يتعلق بتدمير المخزونات أمراً ضرورياً جداً؛ وكما كان الشأن بالنسبة لإزالة الألغام، فإن الأمر يتطلب جهوداً مشتركة بين الدول المتأثرة بالألغام والدول المانحة لتحقيق الأهداف الطموحة للاتفاقية.

وينتظرنا تحدٍ ثالث، وهو عوامة الاتفاقية. فهناك اليوم ١٥٦ دولة انضمت إلى الاتفاقية ولا تزال هناك ٣٩ دولة لم توقع عليها بعد. والعمل على عوامة الاتفاقية يظل يمثل أولوية بالنسبة لجميع الدول، ولا سيما بالنسبة للرئيس.

إن اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بشكل تحولاً في النهج الذي ينتهجه المجتمع الدولي إزاء أمن الأفراد وضبط الأسلحة. وقد عملت الحكومات جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني، بعيداً عن المحافل الدولية، وتوصلت أخيراً إلى حظر صنف كامل من أصناف الأسلحة. وقد نجحت الاتفاقية في تعزيز معايير عالمية. واليوم توصم الجهة التي تستخدم الألغام المضادة للأفراد. وغالبية الدول، حتى تلك التي ظلت خارج الاتفاقية، توقفت عن إنتاج الألغام.

لقد أثبتت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، بالفعل، بأن لها سلطة أخلاقية تتجاوز الاتفاقية. وتتقاسم دول عديدة لا تزال تفضل عدم الانضمام إلى الاتفاقية، الفكرة الإنسانية الراسخة بأنه لا يجوز لأحد أن يعيش في ظل التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة "غير الإنسانية" والعشوائية، أعني الألغام المضادة للأفراد.

إن عام ٢٠٠٩ هو عام ينعقد فيه المؤتمر الاستعراضي الثاني ومؤتمر قمة كارتاخينا من أجل عالم خال من الألغام. وستستضيف كولومبيا مؤتمر القمة في كارتاخينا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وسيكون برئاسة النرويج. ومؤتمر القمة هذا هو معلّم هام في حياة الاتفاقية. وسنستعرض السنوات الخمس الأخيرة وستتحقق مما إذا كانت الإجراءات المتعلقة بالألغام والاتفاقية لا تزال هامة بالنسبة للمستقبل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثلاث آمنيات. إنني أتطلع إلى نتائج أفضل من النتائج التي حققناها في العام الماضي، عندما يحين الأوان في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر، للتصويت على قرار بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وحلمي وهدفي هما التوصل إلى توافق في الآراء. فمن خلال التصويت الإيجابي، يمكن للحكومات أن تعرب عن موافقتها على المبادئ الأخلاقية والأهداف الإنسانية التي تنص عليها الاتفاقية.

ثانياً، أتمنى أن تسير الدول غير الأطراف على الطريق المؤدية إلى كارتاخينا وأن تحضر مؤتمر قمة كارتاخينا بصفة مراقب.

وثالثاً، أمنيّة الأخيرة هي أن يزداد عدد الدول الموقعة والمصدقة على معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. فهذا سيرسل إشارة قوية إلى مؤتمر قمة كارتاخينا ويثبت أننا على طريق عوامة الاتفاقية ومن ثم على طريق تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الألغام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير سويسرا على كلمته. وأود بصفه خاصة أن أشكره للدعم الذي أعرب عنه لأعضاء هيئة الرؤساء الستة لهذا العام، ولي بصفة خاصة. ولكي نستحق ثقتك، سيدي السفير، لا يكفي أن نشغل هذا المنصب وفقاً لمبدأ التسلسل الأبجدي، بل علينا أيضاً أن نحقق هدفنا المتمثل في كوننا عاملاً حافزاً للتوصل جماعياً إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في هذا العام. وأود أيضاً أن أتوجه إليك بالشكر لتقييمك

الإيجابي لخطاب وزير الشؤون الخارجية الجزائري أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٧ آذار/مارس ولتقييمك الإيجابي أيضاً للإسهامات التي تقدمها الجزائر لتنفيذ اتفاقية أوتاوا. وأخيراً، أود، بصفتي الممثل الدائم للجزائر، أن أؤيد تماماً الأمنيات الثلاث التي أعربت عنها في نهاية كلمتك. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسيد بيتكو دراغانوف، سفير بلغاريا.

السيد دراغانوف (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس على العبارات الرقيقة التي أثرت فيّ بالغ التأثير.

(تابع بالإنكليزية)

سيدي الرئيس: بما أنني أتحدث للمرة الأولى أثناء توليكم رئاسة المؤتمر، دعوني أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولا يساورني أدنى شك في أن البلدان الأعضاء ستستفيد إلى حد كبير من مهاراتهم التفاوضية العالية وسلطتهم الدبلوماسية التي أثبتت جدارتها. وأؤكد لكم مواصلة دعم وفدي وتقديري الكبير للعمل الذي قمتم به أنتم وأعضاء آخرون في هيئة الرؤساء الستة. وأود في نهاية فترة ولايتي أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الزملاء لما أسدوه من نصائح وما أبدوه من تعاون وإرادة حميدة خلال فترة ولايتي. وأتوجه بكلمة شكر خاصة إلى القيم على مداولاتنا، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردجونيكيدزه وموظفيه. وأود أن أشيد بجميع أعضاء الأمانة لطاقتهم وكفاءتهم. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر المترجمين الفوريين لخبراتهم وصبرهم.

إن كلمات الوداع في هيئتنا الموقرة تتيح في العادة فرصة جيدة لممثلي الدول الأطراف لتقييم مشاركة دولهم وتطور مواقفها وكذلك لتسجيل ما يحققونه هم كأفراد من إنجازات. وفي حالي، إن كلا الأمرين ليسا صعبين للغاية. فبلدي كان باستمرار صوتاً بناءً في هذا المؤتمر، لأنه قدم الدعم إلى جميع المبادرات الهامة التي وضعت للخروج من المأزق الذي نحن فيه. وبدون شروط مسبقة، سعت بلغاريا إلى إعادة هذا المؤتمر إلى طريق العمل الجوهري. أما بالنسبة لما استطعت إنجازها، فإن الجواب سهل أيضاً: من وجهة نظر الأهداف الماثلة أمامنا، لم أحقق القدر الذي كنت أن أرب في تحقيقه، ومع ذلك، كان لي الشرف أن أتمكن من المشاركة في جهودنا من خلال تيسير وتنسيق المشاورات غير الرسمية بالنيابة عن رؤساء المؤتمر. دعوني أسجل مدى امتناني للثقة وللموقف التعاوني الإيجابي لجميع الوفود الحاضرة هنا وتشرفي بهما، دعوني أيضاً أسجل أن السنوات الثلاث الأخيرة لالتزامنا المشترك كانت مصدر تشجيع وعلامة أمل لمستقبل أفضل، على الرغم من السياق السياسي الصعب. ووقائع الحياة هي وقائع مباشرة وتحدث عن نفسها بنفسها: فوفقاً للتقديرات المتاحة، فإن الإنفاق العسكري في العالم مستمر في الازدياد بمعدل أعلى من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي العالمي، حيث إنه يبلغ اليوم قرابة ١,٣ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وإذا وضعت جانباً نسبة ١٠ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي كل سنة، فإنه يمكن تمويل الأهداف الإنمائية للألفية التي تهمنا جميعاً، فيما يبدو، إلى هذه الدرجة، تمويلًا

كاملاً. ولا أذيع سرّاً إن قلت إن المشاكل الأساسية التي نواجهها لا يمكن أن تُحل، في هذا الحفل، لأنها مشاكل ذات طبيعة سياسية ولأنها تتعلق بالتفاعل المعقد لمفاهيمنا وتصوراتنا الفردية للأمن القومي والعالمي. ولذلك، فمهما كنا مبدعين أو مبتكرين عند استنباط برنامج عمل متزن تماماً، فإننا في النهاية لسنا كبار صانعي القرارات في هذه القاعة.

ومن المرجح جداً أن يكون هذا أيضاً آخر بيان أدلي به أمام مؤتمر نزع السلاح. إني أقول "من المرجح جداً" لأن هذا البيان هو في الواقع، كما تفضلتم به سيدي الرئيس، بياني الوداعي الثاني لمؤتمر نزع السلاح. ومن المنطلق ذاته، وبكل الاحترام الواجب، استحو لي بأن أقتبس من بياني الوداعي السابق لعام ٢٠٠١.

"إني إذ أنظر إلى الوراء أستعيد في ذهني المرة الأولى التي ظهرت فيها في هذه القاعة الموقرة وألقيت فيها أول بيان لي. فقد كان ذلك هو اليوم الأول الذي استطاع فيه المؤتمر أن يعتمد، بعد مفاوضات طويلة، قرار إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أذكر ذلك تماماً. وقد أعربت الوفود عن ارتياحها العظيم. فجاء الزملاء إليّ وهنؤوني لكوني قد جلبت للمؤتمر حظاً سعيداً.

"وربما لأني كنت ما زلت جديداً على هذا المؤتمر، لم أستوعب تماماً لماذا أُعطي هذا القرار كل هذه الأهمية آنذاك. فكنت أحسب أن الوقت المهم حقاً سيأتي عندما يدخل المؤتمر في مفاوضات حقيقية بشأن اتفاق بحد ذاته. ولكن، كما قلت، لقد حدث ذلك في وقت كنت ما أزال فيه ساذجاً. لكني أعرف أكثر الآن.

...

"ولكن السنوات الثلاث تبدو الآن قصيرة للغاية. وما زلت أجد نفسي الآن مشاركاً في مشاورات مكثفة سابقة للمفاوضات بشأن اتفاقات يمكن التوصل إليها حول جوهر الموضوع في نهاية المطاف. ويبدو هذا مثبطاً، بل هو مثبط حقاً في كثير من الأحيان.

"ومع ذلك، لا أشعر أنني قد ضيعت وقتي هنا. بل على العكس من ذلك، أشعر أنني اكتسبت خبرة غنية إلى درجة هائلة. اكتشفت بنفسي مقدار الجهد الكبير للغاية الذي يتطلبه الحد من الأسلحة وإحلال السلم والأمن على المستوى الدولي. وقد عرفت الكثير من الأصدقاء، وما زالت أمامي أعمال كثيرة لم تنجز. ولذا فإنني عائد."

إن جزءاً من مواصفات وظيفتنا هو أن نكون متفائلين. ولذلك، آمل أن تُستغل الأزمات الاقتصادية التي نواجهها اليوم للتفكير بشكل رصين لتجنب الوقوع في وضع يشبه الوضع الذي تلا الكساد الاقتصادي الكبير الأخير. وإني أعتقد أنه لا حاجة لي إلى أن أعود مرة أخرى بعد ١٠ سنوات لأجلب الحظ للمرة الثالثة. لقد شاهدت الاستعداد المتنامي

للتوصل إلى حل توفيقي وشاهدت الإمكانيات الهائلة لتحقيق تقدم مفاجئ، وذلك بالاستناد إلى مصالحنا وأهدافنا المشتركة. وإني واثق بشكل أكبر الآن من أن مؤتمر نزع السلاح سيتمكن، عاجلاً وليس آجلاً، من استئناف نشاطه القائم على هدف أساسي، وإني أتطلع إلى أن أسمع عن نجاحكم الوشيك.

شكراً سيدي الرئيس وحظاً سعيداً لكم جميعاً أعزائي الزملاء.

الرئيس: أشكر سفير بلغاريا الموقر على بيانه وتفاؤله والطريقة التي أشار بها إلى الأزمة. لقد قيل لي إن الأزمة تترجم بالصينية إلى تحدٍ وفرصة. والسفير يؤكد صحة هذا القول، مما يعني أن لكم بالتأكيد، السيد السفير، رؤية صينية للأزمة. ونهتكم على ذلك. كما أنكم أعربتم عن بعض القلق إزاء الإنفاق العسكري، الذي ما فتئ يتزايد بمعدل أعلى من معدل النمو الاقتصادي العالمي. وحيث إن النمو الاقتصادي الآن يسير في الاتجاه الآخر، فربما يكون بالإمكان الحد من الإنفاق العسكري بمعدل أعلى من انخفاض معدل النمو الاقتصادي لكي يمكننا أن نقول إن الشر لا يخلو من الخير.

والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل كندا الموقر، السفير غرينيوس.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالفرنسية): بما أن كندا تأخذ الكلمة لأول مرة أثناء رئاسة الجزائر، أود، سيدي الرئيس، أنؤكد لكم أن كندا ستقدم دعمها الكامل لعملكم وعمل الأعضاء الآخرين في هيئة الرؤساء الستة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قدمت كندا الدعم إلى مؤتمر لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ولتقرير معنون "كسر الطريق المسدود لمؤتمر نزع السلاح". وقد بذلت هذه الجهود منذ تسع سنوات تقريباً، وعلى الرغم مما كُتب من مقالات كثيرة منذ ذلك الحين، فإن من الواضح أن هناك المزيد من العمل الواجب القيام به بشأن هذا الموضوع. وهذا العام، وبنفس الروح التي عبر عنها السفير دراغانوف، قام وفدنا باستلهام ما ذكره مختلف الزملاء في هذه القاعة ليرعى نشاطاً مختلفاً حول نفس الموضوع، وذلك مرة أخرى مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. والهدف من ذلك هو التفكير في خيارات تعيد المؤتمر إلى العمل، وتحديد هذه الخيارات. ولهذا الغرض، ترأس المعهد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية عقدت في الشهر الماضي بموجب قاعدة قصر تشاتام، مع مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين يمثلون بلداناً من مختلف مناطق العالم في مؤتمر نزع السلاح، وممثلي المجتمع المدني.

ويسعدني اليوم أن أقدم لكم ورقة عمل مكونة من ١٢ صفحة معنونة "من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الجوهري: مادة للتفكير". ونود، من خلال توزيع نسخ مسبقة اليوم في نهاية الجزء الأول من جلستنا، أن نتيح للوفود الفرصة للتفكير في الموضوع خلال عطلة الربيع.

وأود أن أشكر جميع الذين شاركوا في الاجتماعات، وبالطبع المعهد على عمله. إننا لا نسعى في هذه الورقة إلى تقديم حل واحد إلى المؤتمر. بل، نأمل في أن تساعد هذه الورقة في تعزيز الفهم والحوار فيما بين أعضاء المؤتمر وإيجاد طريق يؤدي إلى خروج تدريجي وإيجابي من الطريق المسدود الحالي وإلى استئناف العمل الجوهرية.

وستوزع الأمانة في نهاية الجلسة العامة لهذا اليوم النسخة الأصلية بالإنكليزية للورقة والنسخة غير الرسمية بالفرنسية ريثما تقوم الأمانة بتوزيعها، في حينه، كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

(تابع بالإنكليزية)

وخلال المناقشات غير الرسمية التي جرت منذ بضعة أسابيع عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تحدثت كندا عن ورقة عمل معنونة "مزايا مقترحات بشأن تدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة وبشأن المعاهدات في مجال أمن الفضاء". ونود أن نغتني الفرصة بصورة رسمية لتقديم ورقة العمل هذه إلى مؤتمر نزع السلاح.

تؤكد الورقة أن التدابير القوية لتوفير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تكون بمثابة أدوات هامة بصفاتها الذاتية، وكذلك عناصر نحو وضع معاهدة في نهاية المطاف. وتقول الورقة إن مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينظر في ضمانات أمنية، مثل الإعلان عن مبادئ قانونية، أو مدونة سلوك، أو معاهدة (أ) تحظر وضع أسلحة في الفضاء؛ و(ب) تحظر إجراء تجارب أو استخدام أسلحة في الأقمار الصناعية لإلحاق ضرر بها أو إتلافها؛ و(ج) تحظر إجراء تجارب على الأقمار الصناعية أو استخدام هذه الأقمار نفسها كأسلحة. ومن شأن الاتفاق بشأن وضع ضمانات أمنية متينة، كخطوة أولى، أن يساعد في إرساء الأساس وبناء الزخم لحماية قانونية في المستقبل.

ونأمل أن تسهم هذه الورقة في المداولات والمناقشات حول الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يتصدى قريباً للتحديات الأمنية في الفضاء الخارجي، في سياق برنامج العمل.

وستعمم الأمانة ورقة العمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية بعد هذه الجلسة العامة الرسمية، بانتظار توزيعها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كندا على الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة وعلى كلمته.

هل هناك متحدث آخر يود أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن هذا هو الحال. ويبدو وكأننا أنهينا الآن مداولاتنا الرسمية لهذا اليوم. وستُعقد فوراً، بعد اختتام هذه الجلسة الرسمية، جلسة غير رسمية تكون مفتوحة أمام الدول الأعضاء والدول الممثلة بمراقبين، لا غير. ستُعقد الجلسة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١٩ أيار/مايو، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

ولذلك سأختتم هذه الجلسة الآن وسأستأنفها في جلسة غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠